فاطمة مشهور القائم بأعمال مدير المركز لـ (14 أكتوبر):

قريباً .. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية ينفذ دراسة ميدانية عن أوضاع المسنين في اليمن

امرأة يمنية مسنة

مجموعة من المسنين العرب

المرحلة العمرية للمسنين ومشكلاتهم من التحديات الرئيسية .. والدراسة ستخرج برؤية عملية لمساعدتهم على حل مشاكلهم

الخصائص الديموجرافية تعكس تأثيرها على كبار السن

تبدأ خلال الأسابيع القليلة القادمة عملية النزول الميداني لفريق إعداد الدراسة الميدانية عن أوضاع المسنين في اليمن والتي ينفذها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وأوضحت الأخت/ فاطمة مشهور القائم بأعمال مدير المركز لـ 14أكتوبر أن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة وتشخيص وتحليل الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمسنين وأسرهم للتعرف على الظروف المعيشية لهم واحتياجاتهم وبيان حجم مشكلة المسنين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والكشف عن أسبابها الحقيقة وتأثيرها على أوضاعهم في الحياة الأسرية خاصة والحياة الاجتماعية بعامة، ومعرفة مدى الوعي الأسري والاجتماعي بمشكلة المسنين واحتياجاتهم وكيفية التعامل معهم، والخروج برؤية عملية لكيفية مساعدة المسنين على حل المشكلات التي يواجهونها في هذه المرحلة العمرية وتقديم الخدمات الاجتماعية المناسبة لهم أسوة بما يحصلون عليه في الدول المجاورة.

إعداد / بشير الحزمي

وقالت ان دراسة الأوضاع الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمسنين أحد مجالات الدراسة الاجتماعية الميدانية ذات الأهمية القصوى التي اصبحت تشكل مطلباً ملحاً لتشخيص وتحليل أوضاعهم من جوانب شتى، وقد تأكدت الحاجة لها بعد استقراء المشاكل العديدة التي يتعرض لها المسنون على صعيد الأسرة والمجتمع من خلال ما تم جمعه من معلومات وبيانات إحصائية أولية تشير إليها التقارير الإحصائية والتي تكشف عن مدى عمق هذه المشكلة التي نتجت عن العديد من التحولات القيمية في بيئة النظام الأسري والاقتصادي والاجتماعي العام وتأثيراتها المختلفة التي انعكست على المسنين باعتبارهم متلقين لهذه التأثيرات.

وأشارت إلى أن المرحلة العمرية للمسنين ومشكلاتهم المختلفة تعتبر من التحديات الرئيسية التي أصبحت من القضايا ذات الأهمية البالغة التي تسترعي أن توجه إليها سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية في البلاد، فهذه الشريحة التي تصل نسبتها في السكان "4٪" للذين يبلغون "65" سنة فأكثر، تلقي على الحكومة ممثلة بأجهزتها المختصة ومنظمات المجتمع المدني مسؤولية تجاه رعاية هذه الفئة.

ولفتت إلى أن المؤشرات والخصائص الديموجرافية تعكس تأثيرها على كبار السن وموقعهم منها، وأن هذا التركيب العمري يؤدي إلى بعض الإشكاليات السكانية التي تعاني منها اليمن شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول ذات الظروف المشابهة وهي اعتماد فئة من السكان كما هو الحال بالنسبة للمسنين هنا على غيرها من القوى المنتجة ممن هم في سن العمل في معيشتهم وتحمل الأعباء والمسؤوليات المترتبة على رعايتهم وتأهيلهم وإعالتهم اقتصادياً واجتماعياً لاسيما في ظل انخفاض مستويات الدخل والمعيشة للسكان لذلك تؤدي هذه الإشكالية إلى ارتفاع معدل الإعالة وتزايدها بالنسبة للأفراد المنتجين ويكون مستوى الإنفاق على الحاجات الضرورية مرتفعاً جداً لا يتناسب مع مستوى الدخل ما يؤثر سلباً على مستوى انتشار الخدمات لفئات سكانية ومنها فئات كبار السن وإلى استمرار هذه المشكلة وتفاقمها وبخاصة مع احتمالات تزايد نسبة المسنين من السكان وإلى ارتفاع وتفاقم المشكلات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة منها وتزايد صعوبات الحياة المادية والمعيشية التي يعيشونها وأسرهم القائمة على رعايتهم.

بالإضافة إلى قلة الدور الاجتماعية المخصصة لرعاية المسنين وانخفاض مستويات الرعاية والتأهيل والعلاج الذي يتلقونه من المؤسسات الاجتماعية والخدمية ذات العلاقة.

وأوضحت ان الدراسة ستتبع المنهج التحليلي الوصفي الذي سيحلل ويشخص المشكلة، وستصف هذه الدراسة المشاكل والاحتياجات في ضوء الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي يعيشها كبار السن بهدف استخلاص الحقائق والبيانات المتعلقة بالحالات المدروسة لكبار السن ومحاولة تصنيفها وتفسيرها تفسيراً كافياً، وكذا الاتجاه نحو استقراء دلالاتها والوصول إلى تعميمات بشأن الأوضاع التي يعيشها هؤلاء المسنون.

ولفتت إلى ان الدراسة ستكون تحليلية وصفية الهدف منها جمع المؤشرات والمعطيات والحقائق والبيانات لتشخيص أوضاع كبار السن الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالصورة التي هي عليها، وحصر العوامل المختلفة المؤثرة على أوضاعهم والكشف عن أنواع النشاط الذي يمارسونه والقدرات والاستعدادات التي لديهم والظروف المحيطة بهم لتقييمها في ضوء تلك الحقائق ومقارنتها ببعض الحقائق وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها للخروج برؤية عملية وتوصيات عملية لمساعدة صانعي القرار على إعادة رسم السياسات الاجتماعية ووضع برامج عمل وخطط ومشروعات بالاستناد إلى تلك المعطيات.

وقالت ان مجالات الدراسة الأساسية ستكون هي الأسرة والسن والجهات المعنية وسيتم اعتماد أسلوب العينة الطبقية العشوائية لسحب العينة واختيار (900 ـ 1000) أسرة ومسن من المناطق الحضرية والريفية المختارة في أمانة العاصمة وعند وتعز والمكلا والحديدة وإب وذمار وسيئون والمهرة وأبين.

المجلس الوطني للسكان
NATIONAL POPULATION COUNCIL
إشراف/ الأمانة العامة

المشكلات السكانية وأثرها الصحي

أمين عبدالله إبراهيم

على الرغم من أن الشواهد تدل على أن بلادنا قد دخلت في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي التي تتميز بالثبات النسبي لمعدلات الخصوبة المرتفعة، أو ميلها للانخفاض بشكل طفيف، وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لانحسار الأوبئة والأمراض المعدية والمستوطنة، وبسبب التحسن النسبي الذي طرأ على الخدمات الطبية والصحية، وكذا خدمات الإصحاح البيئي.

إلا أننا لا بد أن نشير إلى أمر مهم، وهو أن الزيادة السكانية ووعي المواطن وإقباله على الخدمات الصحية والطبية قد جعل الإقبال على هذه الخدمات الطبية والصحية يتزايد بشكل كبير وواضح ما يجعل الخدمات المتوفرة تبدو ضئيلة وفي تناقص مستمر مقارنة بالطلب المتزايد عليها، الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل فعاليتها وشموليتها المتمثلة بتناقص نسب التغطية بالخدمات الصحية، ولعل ما يزيد الحال سوءاً وتعقيداً تضاؤل وثبات نسبة الإنفاق القومي على الصحة، حيث أنه منذ سنين عدة لم يتجاوز 3.8 ٪ من ميزانية الدولة.

عموماً، إن تحسن وعي المواطن حول أهمية النظافة ووجود المياه وإن كانت بكمية لا تفي بالغرض بشكله الكامل، ولا يقابلها صرف صحي جيد، يجعل المخلفات السائلة تنذر بكارثة بيئية ستؤدي حتماً إلى الانتكاسة والانقلاب على منحى التطور الصحي والبيئي، الأمر الذي قد يعود باليمن مرة أخرى إلى مرحلة الأوبئة والأمراض المتوطنة وقد تصبح اليمن متحفاً وبائياً ما لم يتم اتخاذ جملة من الخطط والسياسات والموازنات للتصدي للفقر والتلوث والتصحر واستنزاف المياه، والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، والتصدي للمفاهيم السكانية الخاطئة، إذ أن أكثر من 60٪ من السكان لا تتوفر لهم مياه الشرب النقية، والمعدل آخذ بالازدياد.

الجدير بالذكر أن العالم قد ولج إلى القرن الحادي والعشرين بسكان يزيد عددهم على 6 مليار نسمة، يعيش أكثر من ثلثي هذا الرقم في العالم النامي الذي يحمل معه أصناف البؤس والفقر والتخلف، وشح الموارد، والاحتكام إلى علاقات اجتماعية وثقافية وسياسية وإنسانية متخلفة، وغير متوازنة تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والفقيرة، فالدول المتقدمة قد استكملت خططها وحشدت كل إمكانياتها لاستقبال القرن الواحد والعشرين، أما الدول النامية فليس لديها إلا مديونيات ضخمة، وعلاقات معقدة وارتهان سياسي واقتصادي وحروب وصراعات على المياه والغذاء والحدود.

كما أن معدلات الزيادة السريعة في السكان لها تأثير سلبي على فرص تنمية الموارد، والتنمية على المستويين القومي والقطاعي، وعلى الأصعدة الخدمية للسكان من مياه شرب وخدمات صحية وتعليم، وأمن وإنارة وصرف صحي وغيره من الخدمات الأساسية كما ينعكس على رفاهية الفرد والأسرة والمجتمع صحياً وثقافياً ومعيشياً.

لذلك، يرى المخططون وخبراء السكان والتنمية بأن تقدير الاحتياجات المستقبلية في القطاع الصحي يعد جزءاً مهماً من التخطيط الصحي الذي بدوره يحتاج إلى معرفة النمو السكاني، وعدد السكان بشكل عام، والتوزيع الجغرافي بالإضافة إلى التركيب العمري والنوعي لهم، حيث من المعروف أن هناك فئات من المجتمع تحتاج إلى نوع من الخدمات الصحية تختلف عنه للفئات العمرية الأخرى.

كما يؤكد هؤلاء المخططون والخبراء أيضاً على أن نمط النمو السكاني المرتفع سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب والاحتياج إلى تأهيل للقوى العاملة في المجال الصحي، وكذلك للمؤسسات الصحية وسيكون الطلب أكثر بكثير إذا ما حاولنا تحسين هذه النسبة وتخفيف العبء بغية الوصول إلى نوعية أفضل للرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، لكن البديل المنخفض الذي نتج عن تبني أهداف الاستراتيجيات والسياسات السكانية، ونشر برامج تنظيم الأسرة بشكل أكبر، وتخفيض مستوى الخصوبة سيجعل من رفع المستوى الصحي للسكان أمراً مقدوراً عليه، وبكلفة أقل تتناسب إلى حد ما مع إمكانية البلد المعني.

أكثر من 24 مليون صيني قد لا يعثرون على زوجات بحلول عام 2020م

14 أكتوبر / متابعات:

توقعت الأكاديمية الصينية للخدمات الاجتماعية أن 24 مليون رجل في الصين قد لا يمكنهم العثور على زوجات بحلول عام 2020م ، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أن عدد هؤلاء قد يتراوح بين ثلاثين وخمسين مليون شخص.

وذكرت دراسة صدرت عام 2009م بالمجلة الطبية البريطانية انه في عام 2005م كان هناك 32 مليون شخص إضافي من الرجال الصينيين الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة، وان هناك 1.1 مليون ذكر إضافي ولدوا بتلك السنة فقط.

وأوضح معدو الدراسة أن الإجهاض الانتقائي على أساس الجنس أدى إلى زيادة في إعداد الذكور على حساب الإناث ، وحثوا الصين على فرض احترام القوانين التي تمنع الإجهاض على أساس الجنس.

وقال مؤسس مجموعة حقوق النساء بلا حدود ريجي ليتل جون" امة بأكملها من النساء" بالصين مفقودة لأنها أجهضت قبل أن تولد معتبراً أن ذلك يعتبر مذبحة.

كما أفاد تقرير صدر عام 2007م عن المعهد الأكاديمي الصيني أن المسؤولين يخططون لتنفيذ تلك القوانين ، فضلاً عن محاولة تغيير الايديولوجيا الصينية التفضيلية.

وأكد مدير معهد دراسات السكان والتنمية بجامعة جياوتونغ، شوزولي أن حملة " رعاية الفتيات " هي قيد التنفيذ حالياً خاصة بالمقاطعات التي لديها اختلالات كبيرة في النسب بين الجنسين.

يذكر أن بكين كانت قد هدفت من وراء سياسة الطفل الواحد لكل زوجين التي استنبطها المسؤولون الصينيون في عام 1978م إلى احتواء النمو السكاني الكبير في البلاد من اجل مقتضيات النمو الاقتصادي والأمن القومي والحفاظ على البيئة.

ولكن نتيجة لذلك فقد أصبح الآن عدد الذكور في الصين يفوق عدد الفتيات بالملايين وقد بدأ هذا الاختلال السكاني وعدم التوازن في الجنس يمتد إلى خارج حدود الصين.

الزواج نعمة.. ولكن!!

الزواج نعمة من رب العالمين أمتن بها على عباده، فقال عز وجل :" ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة أن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" ويقول سبحانه وتعالى : " والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً" ويقول جل وعلا:" فاطر السماوات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً" وقال عز وجل:"هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها".

ولجعل هذا الزواج ناجحاً وصحياً وسليماً لكل من الزوج والزوجة والأبناء فإن هناك اعتبارات عديدة يأخذها الإنسان عند الزواج ومنها السن أو العمر عند الزواج الأول.

من المعروف علمياً أن جسم الإنسان يكتمل نموه عند الثامنة عشرة من العمر، والهيكل العظمي وخاصة عند المرأة يكتمل نموه عند عمر 18 سنة.

جسم المرأة يتحمل عبء الحمل والولادة في حال اكتمل نموه، وإذا لم تكتمل شروط نموه من حجم الحوض والقدرة على التحمل واكتمال حجم عظام مخارج الحوض حتى يتناسب مع حجم الجنين وخروجه فستكون المخاطر عالية.

هناك آثار جسدية وعقلية ونفسية قد تحدث من الزواج المبتسر، وهو زواج الصغيرات قبل اكتمال نموهن نفسياً وجسدياً، خاصة عندما يكون بالإكراه فالمخاطر تزداد في حالة الزواج قبل اكتمال النضج الجسدي والنفسي وتوفر إمكانات الحياة الكريمة من مصدر دخل وسكن وغيره.

ارتباط الزواج المبكر بالحمل المبكر، قبل سن الثامنة عشرة يؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة الفتاة، ما يلزم تأخير سن الإنجاب إلى ما بعد الثامنة عشرة.

وللحمل المبكر عواقب سلبية منها:

-مواليد صغيري الوزن (أقل من 2000 جرام)، والمواليد صغيري الوزن قد يتوفون أو يعانون من متاعب صحية عديدة.

-حدوث الولادات المطولة والتي لها مضاعفات على صحة الأم قد تصل إلى الوفاة، حيث أن احتمال الوفيات خلال الحمل والولادة في العمر المبكر هي خمسة أضعاف عن الحمل والولادة في العمر بعد 18 سنة.

- تشير الإحصائيات إلى زيادة مضاعفات ما بعد الولادة مثل النزيف وحمى النفاس والعدوى البكتيرية والالتهابات المهبلية واكتئاب ما بعد الولادة في حالات الحمل والإنجاب المبكر وذلك لقلة معرفة الفتيات في هذه السن بقضايا الإنجاب وتبعاتها، ولضعف مقاومة أجسامهن.

- الولادة قبل الأوان (مواليد الخدج) : وهو ما قد يعرض المولود لمخاطر تصل إلى الوفاة.

- حدوث الناسور الولادي : يحدث بشكل أكثر خلال العمر (10 – 15 سنة)، وهو حدوث فتحة بين مخرج الولادة والمثانة أو المستقيم ما يؤدي إلى تعرض الفتاة إلى مشكلة ذات أبعاد بدنية ونفسية واجتماعية.

- تقل فرص رفاهية الأسرة في حال تم الإنجاب في سن مبكرة وقدرتها على النمو والتطور والتربية السليمة والذي يحتاج إلى درجة عالية من المسئولية والأهلية للقيام به.

عروض مسرحية عن مخاطر العنف على المرأة وختان الإناث

العنف على المرأة

عدن / 14 أكتوبر:

نظمت جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بمحافظة عدن بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف الأسبوع الماضي بمسرح الدولفين السياحي بخورمكسر برنامجا ثقافيا للشباب وعروضا مسرحية عن مخاطر العنف على المرأة وختان الإناث.

وأوضح الأخ صلاح الدين المقرمي منسق العروض المسرحية أن هذا النشاط يأتي في إطار برنامج القافلة المسرحية التوعوية التي تنفذها الجمعية في 11 مديرية في محافظات عدن والحديدة والمهرة.

وأشار إلى أن المسرحية "وعي" والتي هي من أداء فرقة "ألوان الطيف" وإخراج قيس السماوي وتمثيل كل من علي حجوري وأحمد شيراز ونصار الدغشي تركز على توعية الشباب بالحقوق الإنسانية للمرأة وحمايتها من جميع أشكال العنف التي تمارس ضدها في المجتمع.

حضر العرض المسرحي عدد من ممثلي المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني بمحافظة عدن وجمع غفير من الجمهور.

مواجهة مرض (الإيدز) في الريف

د. فهد محمود الصبري:

يمثل قطاعا الزراعة والموارد الطبيعية فرصة فريدة لمكافحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة المعروف باسم الإيدز في الاقتصاديات الريفية واسعة الانتشار. ويعتمد نحو 80 بالمائة من تعداد السكان في بعض البلدان الأفريقية على زراعة الكفاف وتعد المحاصيل والماشية ومنتجات الموارد الطبيعية الأخرى أساس الاقتصاد وعائدات التصدير وتعتبر الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بمثابة شبكات أمان رئيسية.

وفي مناطق أخرى من العالم، لا يزال هذان القطاعان يوفران سبل المعيشة لنسبة كبيرة من تعداد السكان تتراوح فيما بين 50 – 60٪ في آسيا ومن 15 – 30٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويؤدي تأثير مرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة المعروف باسم الإيدز إلى القضاء على قاعدة أصول الأسر الريفية واستنزاف الأيدي العاملة لديها والحد من نطاق معارفها ومهاراتها وكبح قدراتها على كسب المال من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتقويض قدرتها على توفير الطعام اللازم لها والمحافظة على معدلات التغذية الملائمة.

ولم يتم تقدير البعد الريفي للوباء بصورة كاملة سوى خلال الآونة الأخيرة حيث ارتفعت معدلات انتشار الوباء بالمجتمعات الريفية تدريجياً لتقترب من المعدلات الحضرية. ومن ثم، تسنح الفرصة الكبرى أمام مراكز خدمات الإرشاد الزراعي التي لديها خبرة منقطعة النظير في العمل على تحسين التغذية والأمن الغذائي ودعم سبل المعيشة الريفية للمساهمة في مواجهة الوباء الريفي. ولهذا يجب الاعتماد على هذا القطاع بمساعدة العاملين في مجال الإرشاد الزراعي والهيئات التنموية على المساعدة في مواجهة الوباء الريفي من خلال مبادرات قطاعي الزراعة والموارد البشرية.

موقف الشريعة الإسلامية من تنظيم الأسرة

شرع الإسلام تنظيم النسل والمباعدة بين الولادات حيث ورد في البخاري ومسلم عن جابر بن عبدالله بن عمر بن حرام الانصاري انه قال "كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل" والعزل هو إنزال ماء الرجل خارج مهبل المرأة ، وكان الوسيلة الطبيعية المتاحة في ذلك الزمان كوسيلة لمنع حدوث الحمل.

وقد أورد حجة الإسلام أبو حامد الغزالي عدداً من المبررات لجواز العزل كوسيلة لتأجيل الحمل للمباعدة بين الولادات ومنها:

- استبقاء جمال المرأة وسمتها لدوام التمتع واستيفاء حياتها خوفاً من خطر الطلق .

- الخوف من كثرة الحرج بسبب كثر الأولاد والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل السوء.

ومن الدواعي الشرعية للمباعدة بين الولادات استيفاء المدة الشرعية للرضاعة الطبيعية لقوله تعالى في كتابه العزيز (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود بولده).